

## مجلس الوزراء يستعرض سير العمل في مشروعات مواجهة حمى الضنك

# 6 سنوات لتنفيذ مشروع تطوير التعليم العام بتكلفة 9 مليارات ريال

الرياض: واس

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين على توصيات اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، ومن أهمها مناسبة الأهداف والبرامج وآليات التنفيذ، وإدارة مشروع تطوير التعليم العام، وأن تبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ هذا المشروع 9 مليارات ريال، ومدة التنفيذ ست سنوات بدءاً من تاريخ إقرار المشروع.

كما تضمنت التوصيات التأكيد على أهمية تكوين معايير تقيس كفاءة العملية التعليمية، وأن يتم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية بخصوص ترتيبات إدراج المشروع في ميزانية الوزارة، وأن يتم رفع تقرير سنوي للمقام الكريم عن تنفيذ المشروع، وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة اللقاءات والاتصالات التي أجراها خلال الأيام الماضية حول قضايا المنطقة والعالم.

ورحب خادم الحرمين الشريفين بالزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمملكة، ونوه بالأهمية الاستراتيجية للعلاقات السعودية الروسية، وأهمية التعاون والعمل المشترك بين البلدين الصديقين بما يخدم العلاقات الثنائية، وقضايا المنطقة، والاقتصاد العالمي.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام لياح بن أمين مدني عقب الجلسة أن المجلس ثمن النتائج الموفقة بحمد الله لاجتماع القيادة الفلسطينية في رحاب البيت الحرام بمكة المكرمة تلبية لدعوة مباركة من خادم الحرمين الشريفين.

وأعرب المجلس عن ثقته بأن اتفاق مكة الذي وصل إليه القادة الفلسطينيون يلائم احتياجاتهم المستقلة، والرغبة الشعبية الفلسطينية العارمة بالاتزام

به، ورمود الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية الإيجابية والمتفهمة والمرحبة به، ستكون دافعا قويا لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، والأخذ بعملية السلام قنما، والزام إسرائيل بقبول الشرعية الدولية.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

أولاً: أطلع مجلس الوزراء خلال جلسته بعد ظهر أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين على محضر اللجنة الوزارية المشكلة بتوجيه كريم برئاسة صاحب السمو الملكي وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام وعضوية عدد من الوزراء لدراسة المشروع المرفوع إلى المقام الكريم من وزير التربية والتعليم يحمل اسم / مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام / كما أطلع المجلس الموقر على التوصيات التي انتهت إليها اللجنة الوزارية سائلة الذكر حول هذا الموضوع وكان من أهمها ما يلي:

أولاً.. مناسبة الأهداف والبرامج وآليات التنفيذ، وإدارة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام.

ثانياً.. تبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ هذا المشروع تسعة آلاف مليون ريال. ثالثاً.. مدة التنفيذ ست سنوات بدءاً

من تاريخ إقرار المشروع. رابعاً.. التأكيد على أهمية تكوين معايير تقيس كفاءة العملية التعليمية. خامساً.. يتم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية بخصوص ترتيبات إدراج المشروع في ميزانية الوزارة.

سادساً.. رفع تقرير سنوي للمقام الكريم عن تنفيذ المشروع. وقد وافق المجلس على التوصيات التي تضمنها محضر اللجنة الوزارية

سانسا: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون الاجتماعية بشأن مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشؤون الاجتماعية بين وزارة الشؤون الاجتماعية في السعودية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في اليمن، الموقع عليا في مدينة المكلا بالجمهورية اليمنية بتاريخ 6 / 5 / 1427هـ الموافق 2 / 6 / 2006م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 70 / 49 وتاريخ 22 / 10 / 1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم المشار إليها، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. سابقاً..

بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بشأن انضمام المملكة إلى بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 38 / 24 // وتاريخ 23 / 5 / 1427هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام السعودية إلى البروتوكول المشار إليه، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.. وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك. ثانياً..

استعرض مجلس الوزراء تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ مشروعات وزارة الصحة / مياحي الرعاية الصحية الأولية / الممولة من قايض الخيرية لعامين (1424 / 1425م) و(1425 / 1426م) وعددا / 860 / ضمانات ويستون مشروعا موزعة على مناطق المملكة الشمالية، مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، القصيم، الشرقية، عسير، تبوك، حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف.

كما استعرض المجلس تقرير المتابعة المرفوع من وزارة الاقتصاد



(أ.س.ا)

حادم الحرمين لدى تجرؤه جلسة مجلس الوزراء أمس

## خادم الحرمين يوجه بسرعة إنجاز 860 مشروعا صحيا من فائض اليزانية

تفأ النكر.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن مشروع تطوير التعليم العام المنوه عنه يضم أربعة برامج رئيسية تتناول الحقوق التالية:

- 1 / برنامج تطوير المناهج التعليمية.
- 2 / برنامج إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات.
- 3 / برنامج تحسين البيئة التربوية.
- 4 / برنامج النشاط اللاصفي.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفضل العام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء بشأن نظام الهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 19 / 17 وتاريخ 5 / 5 / 1426هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام المشار إليه، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أيز ملاح النظام..

1 / الغرض الأساسي للهيئة هو تنظيم مراقبة الغذاء والدواء من خلال وضع مواصفات قياسية إلزامية للأغذية والأدوية ومراقبتها وفحصها.

2 / تقوم الهيئة بتوعية المستهلك فيما يتعلق بالغذاء والدواء من خلال التأكيد من سلامة غذاء ودياء الإنسان والحيوان وسلامة جميع المستحضرات والمنتجات الإلكترونية وديقة معايير الأجهزة الطبية وغيرها مما يدخل في مهام الهيئة وتتصلط بها جهات حكومية أخرى، ويلقى كل ما يتعارض مع هذا النظام من أحكام، ويعمل به بعد تسعين يوماً من نشره في الجريدة الرسمية.

3 / تتقلل لهيئة كل الهمات والمسؤوليات الخاصة بسلامة الغذاء والدواء للإنسان والحيوان، وسلامة المستحضرات الحيوية، وسلامة المنتجات الإلكترونية، وديقة معايير الأجهزة الطبية وغيرها مما يدخل في مهام الهيئة وتتصلط بها جهات حكومية أخرى، ويلقى كل ما يتعارض مع هذا النظام من أحكام، ويعمل به بعد تسعين يوماً من نشره في الجريدة الرسمية.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الكيني لإعداد مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كينيا، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعا: وافق مجلس الوزراء على طلب وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية اعتماد الحساب القاسمي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1424 / 1425هـ.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينوبه - بالتباحث مع الجانب الإسباني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارتي الصحة السعودية والإسبانية، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

والتخطيط حول تقدم سير العمل في تنفيذ المشروعات المتعلقة بمواجهة أخطار حمى الضنك بمحافظة جدة التي شاركت فيها عدد من الجهات الحكومية وهي وزارة الصحة ووزارة الزراعة ولما تم محافظة جدة ومن بين أهم تلك المشروعات تشكيل لجنة مركزية لمكافحة حمى الضنك وتدريب عدد من الأطباء في هذا المجال وتشكيل إدارة أزمات للتعامل مع كل ما يتعلق بأخطار ذلك المرض، وتأسيس وتجهيز غرفة عمليات لإدارة أعمال الرش الجوي والأرضي، وتدريب حملة توعية من منزل ل منزل، واستكمال مشاريع الصرف الصحي بصورة عاجلة وغير ذلك من الإجراءات الهامة لمكافحة المرض سائل الذكر.

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين بالعمل على سرعة إنجاز ومتابعة تنفيذ تلك المشروعات.

تساعاً..  
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

1 / تعيين أحمد بن محمد بن علي النقي على وظيفة / مدير عام الشؤون الفنية / بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.

2 / تعيين الدكتور خالد بن عبدالعزيز بن موسى الطباش على وظيفة / مهندس مستشار معماري / بالمرتبة الرابعة عشرة برئاسة الحرس الوطني.

3 / تعيين علي بن فهد بن محمد الجاسر على وظيفة / مدير عام التعليم بمنطقة الرياض / بتعليم البنات بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التربية والتعليم.

4 / تعيين سعدون بن سعد بن سعدون آل صافي النوسري على وظيفة / مدير عام الشؤون الإدارية والمالية / بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الثقافة والإعلام.